الدور السياسي للمرأة في التراث السوسيولوجي"دراسة نظرية"

د/ حسناء حسن عبد الله حسن

الدور السياسي للمرأة في التراث السوسيولوجي"دراسة نظرية"

د/ حسناء حسن عبد الله حسن

المستخلص العربي

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور السياسي للمرأة في التراث السوسيولوجي من خلال الاتجاهات النظرية (المادية التاريخية – البنائية الوظيفية – اتجاه التحديث – اتجاه النسوية) والتي اعتبرها مكملة لبعضها لبعض من حيث اهتمامها بأوضاع المرأة في المجتمع .

وتبنت الباحثة الاتجاه النسوي، فمن خلال تحليل متعمق للنظرية النسوية نستطيع القول أن الفكر النسوي يتشكل، ويعكس بالفعل النسيج السياسي، والثقافي، والاجتماعي، وتأثيره على وضعية المرأة في أسرتها ومجتمعها وذلك بالنظر إلى المرأة كجزء من المجتمع وليس كفئة اجتماعية منفصلة مع التركيز على احتياجات، واهتمامات المرأة، ومحاولة إيجاد السبل المقبولة اجتماعيًا لزيادة تمكين المرأة، ويمكن القول إن جاذبية هذه النظرية تكون في أنها تسمح بمساحة أكبر من الحرية للمرأة كفرد في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الدور، الدور السياسي للمرأة، التراث السوسيولوجي.

Abstract

The title of the research is: the political role of women in the sociological heritage: "A theoretical study".

This research aims to know the political role of women in the sociological heritage through theoretical trends (historical materialism - functional constructivism - the trend of modernization - the trend of feminism), which he considered complementary to each other in terms of their interest in the status of women in society.

The researcher adopts the feminist trend, through an in-depth analysis of feminist theory, we can say that feminist thought is formed, and actually reflects the political, cultural, and social fabric, and its impact on the status of women in their families and society, by looking at women as part of society and not as a separate social group with a focus on the needs and interests of women, and trying to find socially acceptable ways to increase women's empowerment, and it can be said that the attractiveness of this theory is that it allows a greater space of freedom for women as an individual in society. greater space of freedom for women as individuals in society.

Keywords: Role, Political role of women, Sociological heritage.

المقدمة:

يمثل الوقوف على مستقبل الدور السياسي للمرأة قضية اجتماعية بارزة وظاهرة اجتماعية هامة، وذلك بفعل ما تكتسبه هذه الظاهرة من الأصالة التاريخية وما تكتسبه من زخم شعبي جماهيري لا يخلو من دلالات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية في المجتمعات الإنسانية المعاصرة. ولعل ما يؤكد ذلك؛ أنه على المستوى العالمي قامت المرأة في المجتمعات الغربية بحركات نضال كثيرة من أجل تحسين وضعها الاجتماعي والسياسي، وكانت ذروة نشاط هذه الحركات مصاحبة لأحداث الثورة الصناعية وفعاليتها التي أعطت الانطلاقة الحقيقية للتطورات المعاصرة، فيما يتعلق بأوضاع المرأة في المجتمع الإنساني آنذاك، مما كان له الأثر في أن اشتركت المرأة كقوة نسائية في الحياة العامة، ومن ذلك إلى الحياة السياسية، حيث تبوأت المرأة المناصب العليا بالرغم من محدودية هذه المناصب مقارنة بالرجل(١) . وعلى المستوى الإقليمي نجد أن وضع المرأة العربية ومكانتها التاريخية قد اختلفت حسب النظام الاجتماعي القائم، وهذا ما أكدته لنا الشواهد التاريخية عن وضع المرأة في شبة الجزيرة العربية؛ حيثُ كان نظام السلطة فيه للأم وهو ما أشار إليه المستشرق البريطاني "وليام روبرت سميث)"(٢) .هذا وقد تصاعدت الاتجاهات والضغوط الدولية والإقليمية التي تنادي بضرورة الاهتمام بقضايا تمكين المرأة ومشاركتها المجتمعية في التنمية والعمل العام(٣). وتُعتبر المؤتمرات النسوية الدولية مثل التي عقدت في مكسيكو سيتي (١٩٧٥)، ونيروبي (١٩٨٥) وبكين ١٩٩٥ بحد ذاتها مقياس على تعزيز دور المرأة(٤) . ولذا تعتبر المشاركة السياسية للمرأة المظهر الأساسي للحياة الديمقراطية في الدولة، وانعكاسًا لمدى الوعي السياسي لمشاركة المجتمع في صنع حياته السياسية ورسم مستقبلها سواء أكانت من خلال المشاركة المباشرة في صنع القرارات السياسية أم من خلال الرقابة العامة على أجهزة السلطة التنفيذية عن طريق التشريع وقوى الضغط إلى جانب رقابة الشعب نفسه على السلطة التشريعية(٥).

مشكلة البحث:

تتخلص مشكلة البحث في الإجابة على تساؤل رئيسي مؤداه: (إلى أي مدى أثّرت المرأة في التراث السوسيولوجي؟ وهل كان الدور النسائي فاعلاً في هذا التراث؟ وإلى أي مدى استطاعت المرأة تحقيق مطالبها وأهدافها السياسية في هذا التراث السوسيولوجي؟)

أهداف البحث:

وفي ضوء ما سبق، تمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في مناقشة الموقف النظري لعلم الاجتماع عند دراسة أوضاع الدور السياسي للمرأة.

بمعني آخر نسعى في هذا البحث إلي؛ مناقشة تفسير الاتجاهات النظرية الاجتماعية؛ وذلك ليتسنى لنا تحديد الإطار النظري الذي يمكننا من تحقيق الفهم الموضوعي للظاهرة موضوع البحث الراهن. وفي ضوء هذا الهدف الرئيسي تأتي الأهداف الفرعية على النحو التالي: تقديم وصف موضوعي للاتجاهات النظرية للدور السياسي للمرأة كالتالي:

أ- الاتجاه المادي التاريخي. ب- الاتجاه الوظيفي .

جـ- اتجاه التحديث السياسي. د- الاتجاه النسوي.

رابعاً: **تساؤلات البحث**:

و تأتي التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١- ما طبيعة الدور السياسي للمرأة في السياق المادي التاريخي ؟

٢- وما مدى تقدير الاتجاه الوظيفي للدور السياسي للمرأة؟

٣- وما هي رؤية اتجاه التحديث السياسي للدور السياسي للمرأة؟

٤– وماهي النسوية؟ وما الاتجاهات الفرعية للاتجاه النسوي؟ وما طبيعة الدور السياسي للمرأة في الاتجاه النسوي؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة مناقشة قضية هامة من القضايا التي تشغل الرأي العام العالمي منذ فترة طويلة وهي قضية تمكين المرأة وزيادة فعالية الدور التي تؤديه في المجتمع والدور الذي تلعبه في السياسة بشكل عام والتي جاءت كرد فعل للاتجاه العالمي نحو تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام، وتحاول هذه الدراسة الكشف عن مدى ما يمكن أن تلعبه المرأة في مدخلات السياسة وعناصرها (صنع السياسة والقرار والمساهمة في تشكيل الرأي العام)، وكذلك حاولت الإلمام بكافة العقبات التي تواجه المرأة نحو ممارسة دور أفضل.

منهج البحث :

المنهج السوسيولوجيّ أو الاجتماعيّ:

حيثُ يعتبرُ المجتمع وعاء السياسة، وأنّ البحث السياسيّ هو بحث اجتماعيّ؛ لذلك فإنّ هذا المنهج يقضي إلى دراسةٍ القضايا السياسيّة من منظورٍ اجتماعيّ يعتمدُ في علاقاته على التفاعل والانسجام

سبب اختياره:

حيث يعتبر أكثر المناهج ملائمة لمناقشة الموضوع لأن موضوع المرأة وما يختص بها هو مسألة اجتماعية بالأساس تقتضي مناقشة البعد الاجتماعي ومناقشة الثقافة المجتمعية السائدة كمؤثر أول علي دور المرأة في أي مجتمع.

هذا وتقوم هذه الدراسة علي فهم لأبعادها المختلفة والتي يتضمنها مفاهيمها الرئيسية وهو ما أقدمه في تحديد المفهومات التالية:

مصطلحات البحث:

الدور Role :

يعرف الدور بأنه: هو الطريقة التي ينجز بها الفرد مستلزمات المكانة أو ما يجب أن يقوم به من سلوك وفعل ويتمتع به من امتيازات (٦). ويعرف الدور أيضاً بأنه: مجموعة من التفاعلات التي تهدف إلى أداء فعل معين أو إحداث أثر معين في ضوء عدة اعتبارات ومتغيرات ويعبر الدور عما هو كائن فعلاً، وهو يجمع في طياته كلاً من الوظيفة فضلاً عن السلطة والنفوذ (٧).

ويقصد بالدور في هذه الدراسة : بأنه المهمة أو الوظيفة التي يؤديها شخص ما ذو وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية، والأنشطة في عمل معين، متوقع اجتماعياً في نوعيات محددة من العلاقات المتكررة بين الأفراد، ويخضع لتقييم معياري- إلى حد ما- من جانب أولئك الذين يشغلون ذلك الوضع الاجتماعي ومن جانب الآخرين

الدور السياسي Political Role:

يعرف بأنه: الجهود والنشاطات التي تقوم بها جماعة من الجماعات السياسية أو الاجتماعية للدفاع عن مصالحها وترسيخ وجودها في المجتمع الذي توجد فيه، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى، ومن جماعة إلى أخرى، باختلاف خصائص وسمات هذه المجتمعات والبيئات وتلك الجماعات(٨).

وبالتالي فإن مفهوم الدور السياسي على المستوى الإجرائي لهذه الدراسة يشير إلى: " مجموعة الأنشطة التطوعية التي تقوم بها المرأة الريفية المصرية في مجالات التربية السياسية للأبناء، ومجالات المشاركة السياسية المجتمعية من خلال قنواتها المباشرة مثل :المعرفة بالأمور والقضايا السياسية والمجتمعية، والتصويت الانتخابي، والانتماء الحزبي، والمشاركة في الوقفات الاحتجاجية التي يشهدها الواقع المباشر".

مفهوم التراث السوسيولوجي:

يقصد بالتراث السوسيولوجي على المستوى الإجرائي: هو مجموعة من الموروثات الاجتماعية (مثل العادات والتقاليد والقيم) والثقافية التي تم نقلها من جيل إلي جيل. بفضل التراث، يتم الحفاظ على الهوية والقيم والتاريخ والفنون للأجيال القادمة، ويعكس تراثنا الثقافي والديني والفكري والأدبي والفني.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الدراسات السابقة:

يمكن للباحثة تناول الدراسات السابقة في محورين: الدراسات العربية والأجنبية كالتالي:

دور المرأة في المشاركة السياسية: "دراسة على عينة من المشتغلات بالعمل السياسي بمحافظة الشرقية "(١١٢) :

اهتمت الدراسة بمعرفة طبيعة المشاركة السياسية عند المرأة، وذلك من خلال الأبعاد التاريخية والاجتماعية والثقافية والمعرفية التي ترتبط بمجالات المشاركة السياسية للمرأة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ انخفاض مستوى فاعلية الدور السياسي للمرأة داخل المجتمع المصري، وأن الدافع الرئيسي لكي تتشارك المرأة سياسيًا يتمثل في محاولة لإثبات كيان وجود المرأة على المستوى الاجتماعي والسياسي وتغيير نظرة المجتمع والناتجة عن القصور في الوعي السياسي داخل المجتمع بصفة عامة وعند المرأة بصفة خاصة.

دور المرأة في تنظيمات المجتمع المدني: "دراسة بنائية تتبعية"(١١٣):

اهتمت الدراسة بمعرفة الدور الذي تقوم به المرأة في مؤسسات العمل الأهلي وفي النقابات وفي الأحزاب والأندية الدولية، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج؛ إن ضعف وعي المرأة ذاتها بأهمية مشاركتها، والنابع من عدم اهتمام وسائل الإعلام بتقديم التوعية المطلوبة في عدة قضايا

مثل أهمية دور المرأة في كل قطاعات المجتمع وأهمية العمل الأهلي....الخ ثم معوقات العادات والتقاليد وتعاني من هذه المعوقات ٦٦% من الحالات، وأيضًا العلاقة متوسطة بين المستوى التعليمي ومواجهة المبحوثة، كما أن العلاقة ضعيفة بين السن وأسباب الالتحاق بالعمل الاجتماعي، كما يوجد علاقة متوسطة بين الدخل الشهري وطبيعة الصعوبات التي تواجهها بينما وجدت علاقة قوية بين الدخل وكيفية التغلب على هذه الصعوبات.

المشاركة السياسية للمرأة والحكم الرشيد: "تحديات القرن (٢١)" (١١٤) :

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة الوقوف على أبرز الآليات التي يمكن أن تتبناها النامية لتوسيع نطاق المشاركة السياسية للمرأة، ومن أبرز النتائج؛ هناك حاجة لقيام الحكومات الوطنية والمحلية بتحليل ورصد السياسات التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وهناك حاجة لزيادة وتكثيف جهود التدريب الرسمي وغير الرسمي بهدف زيادة فعالية المعرفة السياسية للمرأة والمهارات المرتبطة بها، وكذلك قدرتها على الاستفادة من جهود المساواة بين الجنسين، إن التأثير النوعي على مستوى المشاركة والتمثيل يتطلب جهدا نوعيا موازيا سواء من ناحية التأثير على التشريعات والسياسات، ووضع الميزانيات وتنفيذها، أو الرصد والتقييم من خلال استصدار قرارات قانونية ترسخ المساواة بين الجنسين وتطوير النظم الانتخابية.

المشاركة السياسية للمرأة في جنوب آسيا(١١٥):

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في محاولة الوقوف على أهم السمات المميزة للمشاركة السياسية للمرأة في منطقة جنوب شرق آسيا، ومن أبرز النتائج؛ تتميز دول جنوب آسيا ببعض السمات الغالبة عليها مثل الحكومات المركزية، والفوارق الاجتماعية والاقتصادية على أساس الطبقة والجنس والطبقة الاجتماعية، والمطالبات القومية للانقسام على أساس العزوف واللغة والدين، كما تتميز هذه المنطقة من العالم بالتنوع بين خليط في التراث الثقافي ومشاكل الفقر، والأمية والصحة، واختلال التوازن بين الجنسين وبين الأصولية الدينية في جنوب آسيا، وتتحمل المرأة العبء الأكبر للفقر والحرمان والأمية والاعتلال.

خطوات البحث: تتمثل خطوات البحث فيما يلي:

أولاً: الاتجاه المادي التاريخي. ثانيًا: الاتجاه الوظيفي.

ثالثًا: اتجاه التحديث السياسي. رابعًا: الاتجاه النسوي.

نتائج البحث والتوصيات

أولًا: الاتجاه المادي التاريخي:

تعد المادية التاريخية هي النظرية التي انطلق منها ماركس عند تحليل المجتمعات الإنسانية باعتبارها نظرية ومنهجا في دراسته وتحليله للمجتمعات الإنسانية، بهدف تحقيق فهم علمي يقوم على أسس تهدف إلى تجاوز عملية وصف ظواهر الاجتماعية؛ حتى يتسنى تقديم تحليل علمي لهذه الظواهر، وإبراز الخصائص المشتركة للمجتمعات المختلفة التي تنتمي الى مرحلة تاريخية واحده، والتمييز بين القوانين الاجتماعية العامة التي تحكم عددا من التكوينات الاقتصادية الاجتماعية، وبين القوانين النوعية التي تحكم كل تكوين اقتصادي اجتماعي؛ ومن ثم فإن الماديات التاريخية هي النظرية الاجتماعية، التي تعد تطبيقا عمليا للقوانين العامة للمادية الجدلية على الحياة الاجتماعية (٩) .

الدور السياسي في السياق المادي التاريخي:

يأتي الدور السياسي للمرأة في المجتمع انعكاسا للواقع المادي الاجتماعي التي تعيش في كنفه، فتفكير الإنسان ودوافعه وسلوكه الاجتماعي والسياسي كلها نتاج لهذا الواقع (١٠) . فالديمقراطية ترتبط بطبيعة كل مرحلة يمر بها المجتمع – تلك المراحل التي حددها ماركس في ضوء طبيعة الأساس الاقتصادي ونمط الإنتاج الاجتماعي (١١).

فمجمل القول ان المشاركة السياسية للمرأة في مجتمع ما لا يمكن أن يتحقق في مجتمع طبقي تكون ملكية وسائل الإنتاج فيه مقصور على طبقه بعينها، بل يستطيع أفراد المجتمع أن يشاركوا في أمور مجتمعة بصوره إيجابية حين تكون ملكية وسائل الإنتاج ملكية جماعيه في المجتمع، تمثل علاقات الإنتاج الاجتماعي القائمة على أساس تعاوني وليس عدائي – تلك العلاقات الناجمة عن ملكية وسائل الانتاج ملكية جماعيه– شرط ضروري من شروط المشاركة السياسية الحقه لأفراد المجتمع وجماعاته غير أنه إذا كانت علاقات الإنتاج هي المسؤول الأول في تقرير المشاركة السياسية الحقيقية، وبالتالي يتحدد شكل وطبيعة المشاركة السياسية مع أولوية أسلوب الإنتاج الاجتماعي وملكية وسائل الإنتاج في المجتمع كعوامل محددة لطبيعة البناء الفوقي الذي ينتمي إليه النظام السياسي للمجتمع والمشاركة السياسية (١٢).

وبالتالي فالمرأة جزء من هذا النسق الكلي (المجتمع الإنساني) من وجهه نظر المادية التاريخية، كما أن الوجود الاجتماعي لها يتحدث بموقعها الطبقي، وبموقعها من الملكية، وبموقعها من العمل وتنظيمه وانعكاسات كل ذلك على وعيها العام والنوعي بقضايا الدور " Role" السياسي، لابد من متغيرات أخرى تساعد على إنضاج وعيها، منها التنظيمات الخاصة بالدور، التنشئة الاجتماعية، الممارسة، التعليم، العمل، الإعلام.

ولقد أشار "ماركس" أنه في المرحلة الإقطاعية لا يملك الفرد من أساليب النضال إلا ما هو بدائي وسلبي في ظل النظام السياسي القائم على سيطرة السيد الإقطاعي وحده وتحكمه في حقوق الفرد الاقتصادية والسياسية.... وفي المرحلة الرأسمالية حيث التناقض الطبقي الناضج تتكون شخصية الإنسان المتوسط فهو إنسان مليء بالتناقضات؛ لا يملك خيال الواقع إلا أن يقف سلبيا من عمليات النضال الطبقي (١٣) . كما يرى "ماركس" أن الفرد لا يستطيع أن يمارس حقوقه السياسية في المجتمع البرجوازي(١٤). إن التطور في الاتجاه الديمقراطي الحقيقي في "المادية التاريخية" لا يمكن أن يتم إلا في مجتمع تكون ملكية وسائل الإنتاج فيه ملكية جماعية وفي مجتمع خالي من الطبقات والصراع الطبقي، أي في المجتمع الاشتراكي. وهنا يعول ماركس على ديكتاتورية والبروليتاريا أهمية بارزة؛ ففي ظلها وتنظيمها الطليعي كطبقة حاكمة لا توجد فقط ديمقراطية بل سيتسع مداها ويزداد عمقها؛ حيث تصبح للوهلة الأولى ديمقراطية الفقراء، ثم ديمقراطية الشعب كله وليست ديمقراطية حقائب المال (١٥). ومن هذه العلاقة ربط "انجلز" بين العلاقات الاقتصادية وتطور العلاقات الجنسية وهي الفكرة التي أسست عليها الحركة النسوية " Feminism" انتمائها إلى الماركسية وذلك من خلال الربط بين الثورة الجنسية والثورة الاجتماعية؛ متعمدين على المقارنة بين الطبقية والاستغلال الطبقي، حيث ان الحركة النسوية أسقطت فكرة الاستغلال الطبقي بين الرأسماليين والبروليتاريا على المجال الجنسي، فتذهب النظرات النسوية إلى أن الاستغلال ليس مقصورا على الطبقات الاجتماعية بل أيضا استغلال جنسي للرجل على المرأة. فعدم التكافؤ وعدم المساواة في المنزل إنما هو في حقيقته شكل من أشكال الاستغلال(١٦) .

ولذا نجد أن "ماركس" يطالب بالمساواة (المرأة والرجل) ويعزز إشراك المرأة في المجتمع مثل الرجل وينتقد النظام الرأسمالي الذي يفرق بين الرجل والمرأة من حيث الأجور، ولكنه لا يعطي حلا للمشكلة وتحليله في ذلك محدود؛ "فماركس وانجلز " لا يعطيان دليلا

واضحا أو مبرراً لماذا النساء يعملن تحت رئاسة أوفي مركز أقل من الرجل ففي كتاب "ماركس" "In the communist Manifesto " يشير إلى أهمية النساء في المشاركة في الصناعة؛ حيث استطعنا أن يقمن بالأعمال التي لا تتطلب مهارات معينة وبالنظام الاشتراكي يشرك المرأة في القوة العاملة وخاصة في طبقة والبروليتاريا(١٧). ومن ثم فقد عمل "ماركس" على دعم الفعل الثوري الموجه ضد النظم المحافظة في الحركات الثورية- وهو بذلك يعبر عن التزام أخلاقي لمفكر أدرك العناصر الأساسية للفعل الاجتماعي المؤثر ومنطق توجيهه بما يحقق هدفه (١٨) ، وعموما فهناك اختلاف كبير بين القمع الجنسي والقمع الطبقي، وإن فكرة مستقبل الحركة النسوية يعني مستقبل المرأة بالدرجة الأولى هي الفكرة التي جعلت هذه الحركة تبني آمالها على مبدأين أساسيين هما: الأول المساواة بين الرجل والمرأة في النسق الاجتماعي. الثاني: يهتم بحرية المرأة بصفة عامة (١٩) .

معوقات الدور السياسي للمرأة لدى الاتجاه المادي التاريخي:

ان تهميش المرأة في "المادية التاريخية " يعد نتاجا للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وانقسام المجتمع إلى سكان يملكون المصادر الأساسية للإنتاج، وآخرون لا يملكونها سوى قوة عملهم من أجل الحصول على احتياجاتهم المادية، مما يدفع المجتمع الأبوي الذكوري الى تقسيم العمل الاجتماعي الذي أحدث نوعا من الاعتراف النوعي؛ بحيث تبرز الفوارق بين الرجال والنساء، وينشأ نوع من الدونية الاجتماعية بالنسبة للنساء في مقابل سمو يكون من حظ الرجال، وتتخلق علاقة اشبه ما تكون بعلاقة السادة بالعبيد، ولكن على أساس نوعي (٢٠) . وقد نسب "انجلز" انحسار دور المرأة وتدني مكانتها إلى التطور الذي حدث في قوى الإنتاج ونشأه نظام تقسيم العمل؛ أي أن التمييز بين الرجل والمرأة كان نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية أكثر منها بيولوجية (٢١) . كما أن الاختلافات البيولوجية بين الجنسين الذكوري والأنثوي هي التي ادت الى التمييز بينهما(٢٢). كما أن القيم الثقافية الرمزية لها دور كبير في هذا الشأن(٢٣). ويرى "بورديو" أن التعظيم من شأن القيم الثقافية الرمزية يؤدي إلى عنف رمزي " Symbolic Violence " ضد النساء؛ وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة وغيرها من مؤسسات التنشئة (٢٤)، ويرى " بورديو " أنه لكي تتحرر النساء من التهميش الاجتماعي وتدخل دائرة السيطرة لابد من تكامل الجنسين فيما بينهما، وذلك بالوعي باختلاف

الجنسيين، ومن ثم الحد منه وهو ما يبين إمكانية تحقيق تطور يمكن أن يكون شيئا آخر غير السلطة الراسخة في الرؤية الذكورية للجنسين (٢٥) . لقد اهتمت "المادية التاريخية" بتهميش والبروليتاريا وعرضت في سياق نظرياتها للاستغلال الذي تعاني منه المرأة في ظل النظام الرأسمالي الذي يقوم على تهميش النساء باعتبارهن قوة عمل رخيصة. وتدعم هامشية المرأة؛ لأنها تظل أسيرة للعادات والقيم الثقافية الذكورية التي تبرز الفوارق بين النوعين وتعمل على تقسيم العمل اجتماعي الذي يربط النساء بالمنزل (الشأن الخاص) والرجل (الشأن العام). وقد طرح انجلز طريقة للحد من قهر المرأة بفعل ممارسات الرأسمالية من خلال المناداة بأهمية خروجها للعمل، والانخراط في صفوف الطبقة العاملة التي تنادي بالاشتراكية ؛ لأن الاشتراكية من وجهة نظري هي السبيل الوحيد للوصول للمساواة بين الرجل، والمرأة (٢٦). وبالتالي فإن هذا المدخل المادي بعامة يرى أن أدوار المرأة ومكانتها في المجتمع تفسر في ضوء حجم مشاركتها في عمليات الإنتاج ؛وبالتالي يمكن تفسير تدني مكانة المرأة في ضوء قيامها بأدوار هامشية وعدم إتاحة الفرصة لها للمشاركة في إنتاج سلعه ذات قيمة اقتصادية مرتفعة في السوق، ويرى أن فهم الأدوار الاقتصادية للمرأة في المجتمع يتم في ضوء النسق الاقتصادي للمجتمع (٢٧) ، وبالتالي يأتي الدور السياسي للمرأة انعكاسًا للواقع المادي الذي تعيش في كنفه فتفكير الإنسان ودوافعه وسلوكه الاجتماعي والسياسي كلها نتاج لهذا الواقع (٢٨) .

ثانيًا: الاتجاه الوظيفي والدور السياسي للمرأة:

تشير النظرية الوظيفية إلى أن المجتمع ما هو إلا بناء أو نظام اجتماعي يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية المتبادلة وظيفياً؛ مثل النسق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والعائلي وغيرها من الأنساق الأخرى التي تؤثر في عملية استقرار مكونات البناء الاجتماعي أو المجتمع ككل. وتنطلق الوظيفة من عدة قضايا مترابطة فهي تسلم بأن المجتمع يمثل كلًا مؤلفا من أجزاء مترابطة يؤدي كل منها وظيفة معينة من أجل خدمة أهداف الكل، ومعنى ذلك أن المجتمع ما هو إلا نسق يضم مجموعة من العناصر المتسانده التي تساهم في تحقيق تكاملية البنائية الوظيفية تقوم على محدد من المقولات التي تنطلق منها تحليلات هذه النظرية وتعتبر مقوله النسق الاجتماعي " Social system " من المقولات الأساسية للنظرية (٢٩). ويؤكد انصار هذا الاتجاه على أهمية وجود نوع من الاتفاق أو الشعور العام لقيام نوع من التفاعل الاجتماعي المتماسك؛ وذلك حول عدد القيم والمعتقدات العامة (الجمعية) التي

يجب أن يتفق حولها أعضاء النسق الاجتماعي؛ بحيث يكون هناك اتفاق حول هذه القيم الجمعية Collective Values سواء كانت ثقافية أو اجتماعيه او دينية أو سياسية أو اقتصادية أو مجموعه العادات والتقاليد والأعراف والقوانين، ولا سيما أن هذه القيم هي التي يشكل درجة الوعي الاجتماعي والاتفاق العام الذي يحدد بدوره الأيديولوجيا الاجتماعية Social Ideology التي تعزز من عمليات التماسك والتضامن الاجتماعي (٣٠).

وقد قدمت البنائية الوظيفية تفسيراً علمياً لدور المرأة في ضوء البناء الاجتماعي بالمعنى المعروف، من خلال تحديد المتغيرات المستقلة المؤثرة في دور المرأة (٣١). كما فسر بارسونز أهمية تقسيم العمل بين الرجل والمرأة؛ بحيث يختص الرجل بالعمل والإنتاج والقيام بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بينما يقتصر دور المرأة على الدور العائلي، وقد عالج بارسونز مشاركة كل من الرجل والمرأة وفق فكرته في التوازن(٣٢) . حيث تدور فكرته الأساسية حول تحديد أدوار للذكور وأخرى للإناث، ورأى أن هذا التقسيم الوظيفي يحقق التوازن ويحافظ على استمرار النسق الأسري(٣٣).

وأخيرًا تعرضت النظرية البنائية الوظيفية لأوجه نقض عديده وأهمها هو: إهمال لمشاكل التغير الاجتماعي أو كيف ولماذا يحدث هذا التغير، وقد اتهم بارسونز بأنه يتقبل الأسطورة الأمريكية التي تحث على الثبات الاجتماعي أكثر من اهتمامه بقضايا التغير الاجتماعي. ومن هنا أتى اتجاه التحديث السياسي، ليتناول بدوره تفسير الدور السياسي للمرأة وهو ما سنتناوله فيما يلي:

ثالثا: اتجاه "التحديث السياسي" والدور السياسي للمرأة :

من النظريات التي تهتم بالدور السياسي في مجتمعات العالم الثالث نظرية التحديث السياسي. وفي ضوء ما تستهدفه هذه الدراسة سيتم الكشف عن رؤية أصحاب هذه النظرية للبناء الاجتماعي للمجتمعات العالم الثالث بصفه عامه ثم نحاول توضيح رؤيتهم للبناء السياسي والمشاركة السياسية في هذه المجتمعات بصفة خاصة ، ذلك لأن تحليلاتهم التي تمت عن البناء السياسي والمشاركة السياسية في مجتمعات العالم الثالث تعد امتدادا لتحليلاتهم حول البناء الاجتماعية لهذه المجتمعات في ضوء تواجه نظري معين سوف يتضح خلال عرض هذه الرؤى.

البناء السياسي لمجتمعات العالم الثالث والدور السياسي فيها:

يقوم الإطار الفكري العام لهذه النظرية على تقسيم المجتمعات إلى "مجتمعات تقليدية" هي؛ المجتمعات المتخلفة ومجتمعات حديثه هي البلدان المتطورة، والإيمان بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد الى الحداثة، وهو المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية القائلة آنذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبها المجتمعات الرأسمالية الى الاشتراكية . إلى جانب هذا السياق النظري العام تتميز نظرية التحديث بسمتين هما العمومية والشمول. في عرض هذه النظرية شدد اشهر القائلين بها وهو "دافيد أبتر" التنمية والتحديث. فالتنمية تقتضي أن عملية التصنيع يتبعها وينجب عنها تغير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية، بصورة عقلانية متدرجة تنقل المجتمع من التقليد الى الحداثة عبر مراحل متتالية تختلف فيما بينها من حيث مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية السائدة في كل منها إلى أن تبلغ الطور الأخير، طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث (٣٤). وبالتالي يتركز صنع القرار في أيدي صفوة في المجتمعات النامية، يرافقه تقلص في مشاركة الجماهير في بناء القوة وصناعة القرار في النسق السياسي القائم؛ الذي يتسم بالأحادية لا التعددية(٣٥) .

يرى "الموند" أن التمييز بين النظم التقليدية والحديثة يجري على أساس أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة. إذ يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي(٣٦). وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية التي تعد نموذجا لتطور والتنمية لبقية البلدان (٣٧).

كما تتأثر المشاركة بعوامل مختلفة مثل الوضع الاقتصادي للفرد والخلفية الاجتماعية ومدى توفر آليات مؤسسية للتعبير والمشاركة السياسية(٣٨). فالنظام السياسي يشكل مجموعة التفاعلات، شبكة من العلاقات المعقدة التي تتضمن عناصر القوه والسلطة والحكم(٣٩).

يرى صامويل هنتجتون "Samuel Huntington "ان الحداثة السياسية أو التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل(٤٠):

ترشيد السلطة: أي ان تجري ممارستها واستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد

التميز والتخصص: تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصه لها.

المشاركة السياسية: زيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ومن خلال قنوات وآليات المشاركة.

ويعتبر "لوسيان باي" "Lucian Pye" أن التنمية السياسية لا تسير بشكل خطي صاعد، ولا تسير بمراحل ومسارات محددة سلفا، بل قد يحكمها عدد من المشكلات المتزامنة المنفصلة(٤١) وبناء على ذلك أصبحت التنمية السياسية عند بعض منظرية كأنها تتحقق عندما ينجح النظام السياسي في معالجة مشكلات او أزمات التنمية، ويتغلب عليها من خلال رفع فعالية وكفاءة النظام وزيادة قدراته المختلفة(٤٢). وقد صنف منظرو التنمية السياسية الأزمات بطرق مختلفة بحيث يرى "الموند" أن أزمات أو مشاكل التنمية تتمثل في أربعة (٤٣)هي :

مشكلة بناء الدولة: وهي تتعلق بعدم قدرة السلطة المركزية على التوحيد والسيطرة وإخضاع كافة فئات المجتمع لسلطتها.

مشكلة بناء الأمة: وترتبط بالهوية وولاء الجماعة، حيث أنه هناك ولاءات محليه أقوى من الولاء للأمه.

مشكلة المشاركة عدم وجود فرص للمشاركة وغياب آليات لمشاركة المواطنين في عملية صنع القرارات في النظام السياسي.

مشكلة التوزيع: عدم توزيع القيم والسلع والخدمات بصورة عادله وكافية من النظام السياسي إلى المواطنين.

أما "لوسيان باي " فقد اعتبر أن هناك ستة أزمات للتنمية تتمثل في:

أزمة الهوية: وهي مشكلة الولاء والانتماء الى جامعات محدودة مثل الولاء العشائري مقابل الولاء للمجتمع القومي.

أزمة الشرعية: وتتصل بدرجه قبول ورضا الناس عن النخب الحاكمة وسياستها.

أزمة التغلغل وهي مدى سيطرة النظام وامتداد سيطرته وسلطاته إلى أطراف المجتمع كافة، وقدرته على التأثير الفعال في مختلف أرجاء الإقليم.

أزمة المشاركة: وتشير إلى مدى مشاركة المواطنين في الحياه السياسية وفي صنع القرار.

أزمة الاندماج: وتتصل بمدى تنظيم النظام السياسي ككل، بوصفه نظام علاقات متفاعلة. وتشير إلى علاقة شاغلي الأدوار بوكالات الحكومة وعلاقات الجماعات ببعضها، وقدرة الأجهزة الإدارية والسياسية على أداء الوظائف المنوطة بها.

أزمة التوزيع: وتشير إلى توزيع الموارد والقيم المادية والمنافع، لتلبية احتياجات ومطالب المواطنين والمجتمع(٤٤) .

يذهب علماء التحديث إلى أن النسق السياسي الحديث هو نسق فرعي في المجتمع الحديث الذي سبق ذكر خصائصه، فهم ينظرون إلى هذا المجتمع على أنه البيئة الضرورية لوجود نسق سياسي يتسم بالحداثة وبقدرة بعيدة المدى على التحكم في الظروف الفيزيقية والاجتماعية، كما يتميز بوجود نسق من القيم Value system قادر على تحقيق هذا التحكم في المجتمع، على هذا الأساس فإن النسق السياسي الحديث يتصف بالخصائص التالية:

درجة عالية من التباين البناء الوظيفي، مع درجه عالية من تكامل الأدوار السياسية في البناء السياسي.

الترشيد والعلمانية في صناعة القرار.

زيادة حجم مخرجاتها وكفاءتها فيما يتعلق بصناعة القرارات السياسية.

كما يرى "بلاك" C-E-Black " في مؤلفه "ديناميات التحديث" أن هناك أربع مراحل أساسية لعملية التحديث، وهذه المراحل هي (٤٥) : المرحلة الأولى:- وهي تدور عن التحدي الذي يفرده التحديث، بمعنى أن المجتمع التقليدي حينما يواجه أفكارا ونظما وخبرات حديثة تظهر بداخلها أصوات تطالب بالتجديد والإصلاح وهذه هي مرحلة الإيقاظ. المرحلة الثانية:- وهي مرحلة قيادة التحديث، وهي تمثل مرحلة الكفاح لا سيما على المستوى السياسي إذ تشهد القيادة خلالها انتقالا من التقليدية إلى مرحلة تتطلع فيها الى الإصلاح والتحديث. المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي يتحقق فيها بالفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، فينتقل المجتمع من مجتمع ريفي يعتمد على الزراعة بوصفها طريقة في الحياة إلى مجتمع صناعي حضاري. المرحلة الرابعة: وهي مرحلة متقدمة إلى أبعد حد اذا لم تصل إليها الا أربع عشرة دولة فقط في هذا القرن، منها؛ الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والدول الإسكندنافية، وتتمثل هذه المرحلة في ظهور عملية إعادة تنظيم أساسي للبناء الاجتماعي ككل نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع.

المشاركة السياسية – إذن – وجودها أو عدم وجودها، نتاج لسيادة أو عدم سيادة الخصائص السابقة التي تسم المجتمع الحديث وبنائه السياسي. واستناداً إلى ذلك، لا يوجد المشاركة السياسية في صورتها المثالية إلا في ظل بناء سياسي حديث في مجتمع حديث يتصف بالتحضر، وانتشار التعليم، وطبقة وسطى واسعة للتصنيع، وزيادة الدخل القومي وبالتالي وجود أفراد ذوي دخول مرتفعة، فهذه الشروط تزيد من الشرائح السياسية في المجتمع(٤٦) .

يرى "هنتينجتون" أن أبعاد التحديث السياسي يمكن أن تتلخص تحت ثلاثة عناوين أساسية، أولها: ترشيد السلطة، بمعنى أن تستبدل بالسلطات السياسية التقليدية المتعددة (الدينية، والعائلية، والعرقية) سلطة سياسية موحدة، وعلمانية وقومية. وثانيها، تمايز وظائف سياسية جديدة ،وتنمية أبنية متخصصه لممارسة هذه الوظائف. وثالثها: المشاركة المتزايدة في السياسة، من جانب جماعات اجتماعية في المجتمع(٤٧).

كما تفترض نظرية التحديث ان التنمية ما هي إلا عملية تطور من دول تقليدية متخلفة إلى دول حديثة متقدمة، وأنه لابد من اتصال هذه المجتمعات المتخلفة بالمجتمعات الصناعية الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية، لهذا افترضت هذه النظريات الرأسمالية أن التنمية أصبحت موضوعا يتمركز البحث فيه حول كيفية تحديث الدول النامية والوصول بها الى مستوى الدول المتقدمة.

فروي مكريدس وباعتباره من الناقدين للاقترابات التقليدية في دراسة النظام السياسي يرى أنه لدراسة النظام السياسي لابد من دراسة الحكومة والإطار التاريخي والاجتماعي والجغرافي لها والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ودراسة الأيديولوجيا ونسق القيم السائد من حيث نمطها السياس، ودراسة الأحزاب السياسية والجامعات الضاغطة وبنية القيادة (٤٨).

كما يرى دكتور "عبد الوهاب" أن نظام الإنقاذ أعطى أولوية كبيره لبناء اجهزه فاعلة(٨٩). وكون الأيديولوجية نظام للقيم والمعتقدات والأفكار والتوجيهات الخاصة بالنظام السياسي فإن نجاحها في القدرة على نقلها الى واقع التطبيق وبالتالي فإن نجاح السياسة العامة للدولة يكمن بدوره في مقدار تكامل العلاقة ونجاحها بين الأيديولوجية وثقافة المجتمع(٥٠).

وتكمن العلاقة بين الأيديولوجية والثقافة السياسية من خلال طبيعة تعامل النظام السياسي مع المجتمع بما يحتوي من ثقافات وتفاعل الأخيرة معه، ومقدار ما تكتسبه أيديولوجية النظام السياسي نفسها من خصوصية الثقافية للمجتمع(٥١) .

ففي ظل (الثقافة السياسية المشاركة) يكون المواطن على درجة من الوعي السياسي ويكون لديه ميول للاهتمام بالعملية السياسية بالإضافة إلى قدرته في التأثير فيها(٥٢)، فالمواطن له وعياً سياسياً، ولديه معلومات وله وضوح رؤيا جيدة للنظام السياسي ككل ومخرجاته إضافة إلى مشاركته الفاعلة في السياسة، وتصوره وإيمانه بأهمية دور الفرد ودور الجماعة في صنع السياسات والتأثير فيها(٥٣) . وفي إطار هذا النوع من هذه الثقافة تكون السياسة العامة للدولة أقرب إلى النجاح لطبيعة العلاقة القائمة على التفاهم والحوار بين النظام السياسي والمجتمع.

أما بالنسبة (للثقافة السياسية الخاضعة)...ففيها يكون المواطن واعيا على نحو قوي بالنظام السياسي، والواقع أن المؤسسات في مثل هذه الثقافة ضئيلة الاستجابة إزاء حاجات الأفراد (٥٤). والفرد في إطار هذا النوع من الثقافة يشك في قدرته على التأثير في السياسة العامة حتى لو حاول أو سعى جاهدا في ذلك، وهذا ما جعله سلبيا ومؤمنا بكل ما تصدره الحكومة من السياسات(٥٥) . ويبرز هذا النوع من الثقافة في الدول النامية ..حيث تبقى حالة السلطوية الفردية قائمة والتي تتمثل في احتكار السلطة، والنظام السياسي يستمد من هذا الاحتكار (٦٥) . أما بالنسبة (للثقافة السياسية الرافضة للنظام السياسي) ففي ظل هذا النوع من الثقافة ينقسم المواطنون على بعضهم بحدة، وغالبا ما يدور انقسامهم حول شرعية النظام وحل المشاكل الرئيسية ... (٦٦). وفي المجال الأيدولوجي ظهرت أشكال متعددة مع الفلسفات السياسية، انحصر معظمها في أقصى الخط الراديكالي (اليساري) وضمت خليطاً من القومية، والاشتراكية والماركسية... هذا بالإضافة الى الفوارق الإقليمية والعرقية (٦٧).

أما بالنسبة للنوع الآخر من الثقافة السياسية فهو (ثقافة اللامبالاة السياسية)، وفي هذا النوع من الثقافة لا يقيم الأفراد أي علاقة مع النظام السياسي، وهذه الحالة الأخيرة تبرز في البلدان المتقدمة(٦٨). ففي ظل هذا في هذا النوع من الثقافة وفي إطار الدول المتقدمة لا يسعى الفرد إلى تغيير أو التأثير في السياسات العامة للمجتمع. أما في الدول النامية فإن مظاهر اللامبالاة والتبلد السياسي تبرز فيها(٦٩)، وهنا يكون رد فعل المواطن على المشاركة في السياسة العامة سلبي وضعيف لقناعته بعدم القدرة على التأثير فيها من جهة وأن النظام السياسي لا يبيح تلك المشاركة من جهة أخرى.. فضلا عن أن البنية السياسية تتصف بغياب أو ضعف مؤسسات المشاركة، كالمجالس النيابية والأحزاب والمنظمات الجماهيرية) (٧٠).

وفي مثل هذه الأوضاع قلما تنجح السياسات العامة في تحقيق الأهداف المطلوبة لأنها لا تنبع من المصلحة العامة بقدر ما تنبع من مصالح النخبة الحاكمة وتوجهاتها فلا دور يذكر للمواطن في رسم أو صنع السياسات العامة، والقاعدة المجتمعية همشت إلى حد كبير لصالح احتكار السلطة وانفراديتها.

وتتجاهل نظريات التحديث أن الدول النامية مازالت متخلفة بسبب إسهامها في عملية إنماء العواصم الرأسمالية (المركز) كما أنها تجهل أن وضع الدول النامية لا يمكن مقارنته بالمجتمعات الأوروبية قبل عملية التصنيع، فالدول المتقدمة هي الطريق الذي يجب السير على خطاه، والتنمية هي عملية تطور تدريجي من دول نامية إلى دول متقدمة(٧١) .

يمكن القول أن النظرة لمجتمعات العالم الثالث، على أنها أنساق منغلقة على نفسها، وأن أسباب التخلف ينظر لها على أنها أسباب كامنة وداخلية في البناءات الخاصة بهذه المجتمعات النامية، وتعزي إلى قصور هذه المجتمعات ذاتها(٧٢). اضافه الى ذلك يمكن القول بأن نظرية التحديث بكل مدارسها، انطلقت من واقع المجتمع الغربي، وتاريخه، باعتباره أنه يشكل نموذجا مثاليه للتنمية، وباستخدام مفاهيم ومناهج الدراسة الغربية التي قد لا تنطبق على واقع العالم الثالث وظروفه. وهذا يعبر عن تجاهل الخصوصية واختلاف ظروف وأوضاع هذه الدول الغربية، كما يعبر عن تجاهل دور الاستعمار في انتاج التخلف في العالم الثالث(٧٣). إلا أن نظرية التحديث وما نتج عنها من مقاربات للتنمية السياسية تتضمن بعدا معرفيا مهما أيضا، يمكن الاستفادة منه والأخذ به بعيدا عن المقاصد الأيديولوجية (٧٤).

كما توضح التصورات النظرية لتغيير مكانة المرأة، أنها يمكن تناولها في بعدين رئيسيين: البعد الأول: أن المرأة تستفيد من تحقيق التحديث على مستوى المجتمع؛ وذلك بتوافر فرص التعليم والعمل والمشاركة السياسية. أما البعد الثاني: فيتناول المرأة ومدى قدراتها على تحقيق التوازن من التقليدي والحديث(٧٥). كما تواجه المرأة في مختلف أنحاء العالم، إجحافا في التمثيل السياسي الوطني. فحصتها في المتوسط لا تتجاوز ٢١٪ من المقاعد في البرلمانات الوطنية. ويبدو أن وضع المرأة أفضل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث تشغل نحو ٢٥٪ مجموعه من مجموع المقاعد. أما في برلمانات الدول العربية، فحصة المرأة لا تتجاوز ١٤٪ من المقاعد(٧٦) .

ولما كانت المشاركة السياسية تشير إلى حرص الفرد على ممارسة دوره في الحياة السياسية بشكل إيجابي من خلال المزاولة الإدارية لحق التصويت، أو الترشيح للهيئات المنتجة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة(٧٧). كما تعتبر المشاركة السياسية أحد مكونات البناء الفوقي حيث تتأثر سلبا او إيجابا بالتغيرات التي تحدث في شكل الملكية وتوزيعها، وتعتمد المشاركة السياسية اعتمادا كبيرا على درجة الوعي السياسي بالقضايا القومية والراهنة، وتلعب وسائل الإعلام المختلفة دوراً بارزاً في صياغة وتشكيل هذا الوعي(٧٨). وخصوصاً المرأة التي دخلت مجدداً نحو جدير بالاهتمام إلى الساحة العامة لتقديم مطالبات لم يسبق الافصاح عنها قبل ذلك ولكنها ظلت مهمشة(٧٩) .

ويعتبر المجتمع المصري من المجتمعات العربية الرائدة في اعتراف قوانينه بحق المرأة في المشاركة السياسية(٨٠). بالإضافة إلى أن مشاركة المرأة العربية السياسية تقوي–أحيانًا– وتضعف– أحياناً أخرى– بسبب ظروف داخلية وخارجية، وقد خصصت بعض الدول المقاعد للمرأة. ولعل عدم المساهمة نوعا من عدم الاقتناع بهذه المساهمات البرلمانية(٨٠) .

وما زال إفساح المجال أمام المرأة في ممارسة أسلوب صنع القرار في العمل المساهمة في النشاط الاقتصادي يقابل بالكثير من التحفظ في المجتمع المصري، حيث نجد أن فرصتها في العمل مقيدة بقيود اجتماعية وثقافية قد تلغى فرصتها في العمل. وهناك مؤشرات تؤكد على أنه يوجد ملايين من النساء في المجتمعات العربية غير داخلات في سوق العمل مع احتمال الاستفادة منهن (٨١). إن إشكالية المرأة المصرية – من وجهة نظرنا – تكمن أساساً في وعيها بإنسانيتها، ووعي المجتمع بأن المرأة إنسانة وأن من حقها أن تطالب بذلك شأن وثيقة حقوق الإنسان، وحقوق الطفل(٨٢) .

واذا كان هناك مؤشرات إحصائية تدل على تزايد نسبة مساهمات المرأة في العمل، إلا أن هناك معوقات تقف حائلاً دون تقدم المرأة، من بين هذه المعوقات: التفسيرات التقليدية، والرؤية الدينية... إضافة إلى أن المرأة المصرية الحضرية لبعض المهن دون غيرها أدى إلى تقليص دور المرأة بشكل كبير (٨٣). يمكن القول أن حرية المرأة – بكل معانيها – تساوي قضية التنمية في أي مجتمع. وإذا كان نصف قضية التنمية مهدراً أو مهملاً في المجتمع، فإن النصف الثاني لا يخلو من مشاكل تحد من قدرته ومن عطائه. ومن هذا المنطلق تصبح

قضية التنمية في أي مجتمع قضية عاجزة(٨٤)، إذ جعلت بعض التقاليد والأعراف المحافظة من مشاركة المرأة ضمن القوى العاملة الحديثة أمرًا هامشيًا (٨٥) .

ومن هنا يهتم هذا المدخل بتغيير أدوار المرأة في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع ككل؛ حيث يعمل التحديث على توفير فرص أفضل للمرأة من خلال التغيير، وإن التعليم والتحضر والهجرة والتصنيع تلعب دوراً كبيراً في إتاحة فرص المشاركة للمرأة(٨٦). لقد ظهرت قصور هذه النظرية واضحاً، في عدم تزويدنا بفهم عميق للميكانيزمات الواقعة للتحديث، قد أبدى أصحابها عدم التزام بالسياق التاريخي البنائي للدول النامية، وبالتالي فإن تفسيراتهم للتحديث جاءت معبره عن اعتمادهم على افتراضات تطورية متحيزة (٨٧) . كما نظرت هذه النظرية للتحديث الذي تحققه مجتمعات العالم الثالث، في ضوء فهمها لعملية التحول الاجتماعي الاقتصادي الرأسمالي بدرجات متفاوتة، وعلى هذا الأساس كانت درجة اقتراب أو ابتعاد مجتمعات العالم الثالث عن خصائص النسق الاجتماعي الرأسمالي الغربي هي المحك التي تقاس عليه درجة تقدم أو تخلف المجتمعات المتحولة(٨٨) .

رابعًا: الاتجاه النسوي:

التعريف بالاتجاه النسوي:

يعد مصطلح "نسوية feminism، والنسويات feminist، من أكثر المصطلحات إثاره للجدل في القرن العشرين، كما أن تأثيره يظهر في كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في مختلف أنحاء العالم؛ حيث أصبح ملمحًا مألوفاً من ملامح الخريطة الثقافية(٨٩) . كما يمكن أن يعرف مصطلح النسوية باعتباره "منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن(٩٠). وأيضًا يمكن تعريفها بأنها مجموعة أفكار مترابطة لحركة اجتماعية، أو موقف اجتماعي تهدف إلى التغيير (٩١). وتعتبر" Dorothy Smith" هي المؤسسة الأولى لهذا الاتجاه في علم الاجتماع، وحاولت الجمع بين المايكرو سوسيولوجي والماكرو سوسيولوجي كما حاولت أن تدرس أسباب دونية المرأة في الحياة اليومية وربطتها بقضية المرأة وعلاقتها بالرجل بصفه خاصة (٩٢).

الاتجاهات الفرعية للاتجاه النسوي:

إن الفكرة الأساسية في مختلف الاتجاهات النسوية تعتمد بالأساس على النظر للمرأة ككيان وشخصية مستقلة مساوية للرجل، إلا أن الاختلافات بين تلك الاتجاهات، تتعلق بمفهوم الحرية

الشخصية للفرد، ودور تلك الحرية بالنسبة للمحيط المجتمعي(٩٣)، ويتضمن الاتجاه على: الاتجاه النسوي الفردي الليبرالي Individualist the feminism، الاتجاه النسوي الاشتراكي او الماركسي Socialist the feminism، الاتجاه النسوي الراديكالي المعاصر Radical feminism. وقد عني الاتجاه الأول والثاني بقضايا المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية انعكاس لمطالب الموجه الأولى من الحركات النسائية في القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين وحركة تحرير المرأة. أما الاتجاه الثالث فيركز على قضايا متطرفة حول المساواة كنتاج للموجات الحديثة من الحركات النسائية، وخاصه في الستينيات والسبعينيات والتي يطلق عليها البعض حركة التمركز حول الأنثى (٩٤). والجدير بالذكر أننا لا يمكن الفصل بين هذه الاتجاهات الثلاثة فصلا تاما في الواقع؛ حيث لا يرفض اتجاها من هذه الاتجاهات قضايا الاتجاه الآخر أو بعضها بل إنه يضيف اليها ويطورها وفقا للمنطق النظري الذي يتبناه(٩٥) .

وفيما يلي نتناول الاتجاهات الثلاثة:

أولًا: النسوية الفردية أو الليبرالية liberal Feminism :

يعد الهدف الأساسي للاتجاه النسوي الفردي Individualists Feminism هو المطالبة بالحقوق المدنية السياسية للمرأة في أطار المجتمع يتمتع فيه الذكور بمستوى أعلى من الحركة والديمقراطية، وأن هذه الحقوق لابد أن تعطى الأولوية لممارسة الصالح والمفيد، لأن هذه الحقوق تشكل الإطار الذي من خلاله يمكننا جميعاً أن نختار مصالحنا دون المساس بمصالح الآخرين (٩٦). إن الفكرة الأساسية في الاتجاهات النسوية بصورها المتنوعة تتمثل في أن تكون المرأة كياناً وشخصًا له مكانته التي تتمثل مع مكانة الرجل(٩٧). وتتصل الفكرة الرئيسية في النسوية الليبرالية بعملية التنشئة الاجتماعية والمؤسسات القائمة عليها الأسرة والنظام التعليمي ووسائل الاعلام، فمن خلال التنشئة الاجتماعية يؤدي الأفراد نمطاً معيناً من السلوك والأدوار دون وعي(٩٨). وعلى الرغم من أن الأدوار النوعية هذه متأصلة في الثقافة، إلا ان النسويين الليبراليين يرون إمكانية تغييرها جميعاً ما دامت هي من وضع البشر؛ وذلك من خلال عملية تدريب اجتماعي يتلقاه الذكور والإناث منذ طفولتهم، وأيضاً من خلال تحدي الأدوار النمطية التي من شأنها استمرار التحيز ضد المرأة(٩٩) .

وعلى الرغم من ذلك انتقدت النسوية الليبرالية بشده من جانب من يعتقدون أنها لا تركز إلا على الجوانب السطحية للتحيز للرجل(١٠٠). هذا وتتميز الليبرالية عن الراديكالية، والماركسية في أنها تقر بأن المرأة قد عانت من التمييز بسبب نوعها، ولكن تم تشخص العلاقة بين الجنسين بأنها علاقة قوه power Relation من خلال السياسات الجنسية كما فعلت، وقالت بذلك الحركات الماركسية(١٠١).

ثانيًا: النسوية الاشتراكية أو الماركسية Socialist Feminism:

وقد ظهر هذا الفرع من الفكر النسوي من قلب الأشكال الماركسية و الراديكالية، فالفكر الماركسي والتحليل النفسي يعانيان من ميل كل من "ماركس وفرويد "إلى تجاهل قضية النوع Gender في أعمالهما(١٠٢). ويعني الاتجاه النسوي الماركسي أساساً بالعلاقة المتبادلة بين الرأسمالية والسلطة الأبوية، وتمتد الجذور الفكرية لهذا الاتجاه إلى نظرية انجلز Engels التي تذهب الى ان السلطة الأبوية قد نشأت اجتماعيًا مع تطور نظام الملكية الخاصة. ومن ثم فإن تحرر المرأة وحصولها على مكانة مساوية للرجل يرتبط في المفهوم الماركسي بالقضاء على النظام الرأسمالي(١٠٣)، ووفقاً لهذا الاتجاه فإن ما يميز النسويات الماركسيات، هو دعوتهن لكل النساء، سواء لفهم اضطهاد المرأة، لا بوصفه نتيجة لسلوكيات فردية متشابكة، ولكن بوصفه نتاجًا للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المرتبط بالرأسمالية(١٠٤)، وبالتالي لا يمكن القول بوجود الديمقراطية الكاملة فضلاً عن الاشتراكية، حتى تأخذ المرأة مكانتها الجديدة بصفة دائمة بجوار الرجل في الحياة السياسية خاصة(١٠٥) .

وتتمثل الفكرة الأساسية في النسوية الاشتراكية بأن: الزوجات يمثلن الطبقة المضطهدة أو حتى العبيد بينما تمثل السلطة الأبوية في هذه الطبقة دور أصحاب الأعمال أو الملاك(١٠٦) . هذا ويقوم التحليل الاشتراكي على تحليل الموضوعات الثلاثة: العمل الماجور Wage Labour ، الأسرة The family ، الأيدولوجيا Ideology (١٠٧) . وبالتالي فإن تحرر المرأة وحصولها على مكانة مساوية للرجل يرتبط في المفهوم الماركسي بالقضاء على النظام الرأسمالي، وقد واجهت هذه الاتجاهات بدورها انتقاداتها عديدة(١٠٨) .

ثالثًا: النسوية الراديكالية Radical Feminism :

يتضمن هذا الاتجاه أحدث قضايا الاتجاه النسوي المعاصر، ويميل أصحابه إلى الفكر الاشتراكي؛ ومن ثم فهم يطالبون بإذعان الرجل للمرأة، بل وأكثر من ذلك يطالبون باستبعاد

الرجال جميعا من عالم النساء(١٠٩) . وترى" Sylvia Wallaby " أن المدرسة النسوية الراديكالية لها تعرف السياسة، على أنها أي علاقات بها بنية للقوة Power structure relationship (١١٠) . ويمكننا أن نميز بين خطين فكرين في إطار النسوية الراديكالية: الأول: يرى أن دور المرأة التابع والضعيف ينتج عن السلطة الأبوية Patriarchy ومن خلال التقسيم الأول للعمل الذي يخص المرأة بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. الثانية: والتي حظيت بقبول واسع النطاق عند كل من الاشتراكيين والليبراليين، هي إن التكوين البيولوجي للمرأة هي ليس عيبا في حد ذاته وإنما بقدر ما تضيف الثقافة والمجتمع عليه فالثقافة الأبوية تصف كل ما هو أنثوي بانه متدنٍ في مقابل كل من كل ما هو ذكري، وقد اتخذ هذا الاتجاه من مقولة سيمون دي بفوار" " إن المرأة لا تولد امرأة بل تصبح امرأة" منطلقا له. وتناقش النسوية الراديكالية أربعة موضوعات أساسية وهي: السلطة الأبوية Patriarchy، الأسرة Family ، الحياة الجنسية Sexuality، تاريخ المرأة Women's History(١١١) .

وتأسيسًا على ما سبق فهم يفترضون أن سقوط النظام الطبقي سيترتب عليه القضاء على الاضطهاد الواقع على المرأة .

نتائج البحث:

من خلال عرضنا لما سبق بشيء من التفصيل والتحليل حول الاتجاهات النظرية (المادية التاريخية – البنائية الوظيفية – اتجاه التحديث – اتجاه النسوية) والتي اعتبرها مكملة لبعضها البعض من حيث اهتمامها بأوضاع المرأة الريفية في المجتمع ، وبهذا يمكن الوصول إلى الآتي :

تدني مستوى قبول المرأة لأداء دورها السياسي مع وجود عوامل تؤدي إلى عزوف المرأة عن أداءها لهذا الدور؛ ومنها العوامل التي تتعلق بمعتقدات الشخص نفسه، والمستوى التعليمي الذي حصل عليه، أي أن العامل الأساسي في زيادة تفعيل المرأة لدورها السياسي هو الإحساس برغبتها في أداء هذا الدور الاجتماعي والسياسي.

وجود عوامل تؤدي إلى عرقلة المرأة أداء دورها السياسي ، ومنها: مواقف الأسرة السلبية والأصدقاء أيضًا، والزوج تجاه أدوار المرأة السياسية

سيطرة القيم الثقافية الذكورية على المجتمع، وهي قائمة بالأثاث على استبعاد وتهميش المرأة وذلك لأن ثقافة المجتمع تدعم فكرة أن المرأة المهمشة هي تلك التي تخضع للسيطرة من قبل

الحاكم أو رئيس الأسرة ، وبذلك تمنح السلطة وجميع مجالات الحياة للذكور وتستبعد وتهمش النساء.

وبالتالي جاءت الاتجاهات النظرية لتؤكد على أن المرأة هي نسق مكون من أجزاء مختلفة مثل الاهتمامات والسلوك والمفردة الانفعالية والعقلية، ونسق له احتياجاته الأساسية لابد من الوفاء بها مثل الحق في التعليم والتنشئة السليمة، والحق في المشاركة في جميع نواحي الحياة؛ ومن ثم فإن عدم تلبية احتياجاتها يترتب عليه أن تصبح المرأة كمًا مهملًا ومعوقًا وظيفيًا من توازن النسق العام وهو المجتمع.

التوصيات:

أن الدور يعني توسيع الخيارات المتاحة أمام النساء ورفع مستوى إنتاجهن بالجوانب المعرفية (التعليم – التدريب)، والجوانب الاقتصادية (الوظيفية) والجوانب السياسية (الدور السياسي) التي تمكن المرأة من أداء دورها السياسي.

أن المرأة يجب أن ينظر لها ككيان له استقلاليته ودوره في بناء المجتمع.

للمرأة الحق في الحصول على فرص التعليم والصحة والخدمات، وأن تكون لديها الفرصة الكاملة لممارسة خيارات عديدة بحرية مثلها مثل الرجل تمامًا.

بالإضافة إلى أن رفع الوصايا عن المرأة مرتبط بخروجها إلى العمل وانضمامها إلى المنتجين وكفاحها من أجل المشاركة في مختلف مجالات الحياة.

المراجع

محاسن محمد علي عمر: المشاركة السياسية للمرأة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص أ.

أحمد أبو زيد: القيم الإنسانية الإيجابية في الموروثات الثقافية: دراسة متعمقة في المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، القاهرة، ١٨-٢٠ نوفمبر، ٢٠٠٠، ص١٠.

سيد أبو ضيف: ثقافة المشاركة، دراسة في التنمية السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٧، ص ١٩٢.

اليزابيث م، (وآخرون): إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، البنك الدولي- تقرير بحوث السياسات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت،٢٠٠٤ ،ص ٤٥.

بارعة النقشبندي ودياب فخادمه: المشاركة السياسية لطلب الجامعات (١) الأردنية:" دراسة ميدانية"، مجلة دراسات مجلد ٢٩- العدد١، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢، ص ٤٦.

أحمد ثابت: الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي، مركز البحوث ودراسات الدول النامية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢ ، ص ص ٣٦-٣٧.

إيمان البسطويسي: المجتمعات الصحراوية وتحديات المستقبل، أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر في الإحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية، القاهرة من ٢٩-٣٠ مارس١٩٩٦ ،ص ٧٦.

مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية ، منشورات مفتاح، رام الله- فلسطين ، ٢٠٠٦ ،ص ص ١٠ ،١١ ،١٢.

علي ليلة: بناء النظرية الاجتماعية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، الإسكندرية ٢٠٠٧، ص ٤٧.

نيكولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع -طبيعتها وتطورها- ترجمة محمود عوده وآخرون، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٠ ص ٢٧.

جرهام كينولوتش: تمهيد في النظرية الاجتماعية، تطورها ونماذجها الكبرى، ترجمة محمد سعيد فرح، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ٢٠٠٧، ص ١١.

رحيم الفراوي: مقدمة منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان ٢٠٠٨، ص ٤٥.

محمد الجوهري وعبد الله الخريجي: مناهج البحث العلمي، دار المعارف القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٩٧.

محي شحاته: المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٦.

محي شحاته سليمان: دراسات في علم الاجتماع السياسي، كلية الآداب جامعة المنوفية، ص١٢٣.

جورج بوليتزير: أصول الفلسفة الماركسية ، ترجمة شعبان بركات، المكتبة المصرية بيروت، د.ت، ص ١٨٠.

تشيركين وآخرون: أسس النظرية الاشتراكية بصدد الدولة والحق، دار التقدم موسكو، ص ص ١٩ – ٢٠.

شيبتولين الفلسفة الماركسية اللينية، ترجمة لويس سكاردس دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨، ص ١٣.

علياء شكري وآخرون: المرأة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ١٣.

Diana H. Cole woman in political theory, from ancient misogyny to contemporary feminism, Lynne Reiner publishers, boulder Colorado, 2020, P. P. 158-159.

علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع – سلسلة علم الاجتماع المعاصر – الكتاب التاسع والثلاثون، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ص ٩٦ – ١٩٧.

علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، "دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع" الأنساق الكلاسيكية، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٧٦.

انجلز: أصل العائلة والملكية الخاصة، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم موسكو، ص ١٢٩.

Bridget Fowler and Fiona Wilson: Women and Architects and their discontents sociology, V0138-no 1, 2004, P107.

Pierre Bourdon, Translated by; Richard Nice, the outline of a theory of Practice, London: Cambridge Univ press, 2016, P56.

Carol J. singly, Boride, What on and changing culture in the age of innocence, op cit, P4,6.

Pierre Bourdieu, The outline of a theory of practice, op cit, P58.

Sacks, K Engels Revisited: Woman, the organization of production and private, Property in Toward and anthology of women, ed

Reyna Reiter. New York: Monthly review Press,2022.

كريمة الصغير: "واقع المرأة الريفية المشتغلة بالزراعة في سوق العمل محلياً ودولياً، المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية ، الرياض ، ١٣- ١٥ /٢/ ٢٠١٥، ص٥.

جورج بوليتزير ، أصول الفلسفة الماركسية ، مرجع سابق ، ص ٧٠.

جون ركس: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ترجمة محمد سعيد فرح وآخرين، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠١٣، ص ص ١٠٠ - ١١٥.

ديفيد ريديل مارجريت كاو لولسون: مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة: عبد الباسط عبد المعطي، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٨٢ - ٨٤.

ليلى عبد الوهاب: موقف علم الاجتماع من قضايا المرأة، مجلة الوحدة، عدد ١٩١، دار الكتب الجامعية، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٦، ص ٥٥.

طلعت إبراهيم لطفي، كمال الزيات: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٣٩.

بيبرس كوهن: النظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة: عادل مختار الهواري دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ٣٢.

غانم السيد عبد اللطيف: دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ١١٧ - ١١٩.

غسان سعيد عيسى يوسف: أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ٢٠٠٩.

هيجوت، ريتشارد: نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، أعمال المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١، ص ص ٢٥٤ و ٢٥٥، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، كانون ثاني ٢٠١٢، ص ٣٥ - ٣٦.

علي عبد القادر، وكمال المنوفي: النظريات والنظم السياسية، القاهرة، دار نهضة الشرق، ٢٠٠٢، ص ص ١١٨ - ١٢٠ .

الموند، جبريل ١، ج بيغهام باول الابن: السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية، ترجمة : أحمد عنائي، القاهرة، ١٩٨٠،ص ص ٢٩٨ – ٢٩٩.

شراب، وناجي صادق: التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، غزه ٢٠٠١، ص ص ٣٤ – ٣٩.

أسامه الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجتمع الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر، ٢٠٠٩، ص ٣٣.

عبد العالي عبد القادر: محاضرات النظم السياسية النظام السياسية المقارنة، جامعة سعيدة– د مولاي الطاهر– كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٠٨، ص ١٥ .

حيدر إبراهيم علي: عندما يحكم الإسلام السياسي... حالة السودان، سلسلة قضايا الإصلاح (٣١)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ٢٠١٣، ص ٦٤ .

تركي الحمد: تكوين الدولة القطرية: المنظور الوحدوي، مجلة المستقبل العربي، عدد(١٢٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩، ص ص ٤١ – ٤٢.

أحمد زايد: الدولة في العالم الثالث، دار الثقافة، القاهرة ٢٠٢١، ص ١٦٢.

علي الدين هلال، ونيفين عبد المنعم مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز الدراسات العربية، بيروت ٢٠٠٠ ، ص ١٥١.

نادية حسن سالم: التنشئة السياسية للطفل العربي، عدد ٥١، مجلة المستقبل العربي، ٢٠٠٥، ص ٥٥.

شوقي أبو شعيره: التعسف الثقافي وسلطة العنف المعنوي، مجلة قضايا دولية، عدد ٢٦٨، إسلام أباد ٢٠١٧، ص ٢٥ .

مها عبد اللطيف: معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة دراسات استراتيجية، عدد ٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ٢٠١٢، ص ١٨٣.

جيمس أندرسون: صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة، عمان ٢٠١٤، ص ٤٨.

صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي، التعليم العالي، بغداد ٢٠١٧، ص ٣٤٥.

كرافورد يونغ : السياسة في أفريقيا، في غابرييل الموند، مرجع سابق، ص ٨٩٤.

غابرييل الموند، جي بنجهام باول: سلسلة المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٢١، ص ٧٥ .

ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز الدراسات العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٩٢ .

محمد عبد الهادي الجوهري: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر ٢٠١٢.

دافيد ماكيلاند: مجتمع الإنجاز، ترجمة: محمد سعيد فرح في: الكتاب السنوي لعلم الاجتماع– العدد الأول، دار المعارف ٢٠٠٥.

Harrison David; The sociological of modernization and development, London ,Unwin Hyman 2021, pp 1-2

وهبان أحمد: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديده للواقع السياسي في العالم الثالث، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٠، ص ١٤٣ – ١٤٤.

Lerner: The Ricing two traditional society, Mode zing The middle East the free press. New York ,2013, p52.

سناء الخولي: التغيير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٢ ، ص ٤٣.

عبد الله عامر لمهالي: (التحديث الاجتماعي) : معالمه ونماذج من تطبيقاته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراته ، ٢٠٠٤، ص ١٦.

تقرير التنمية البشرية: المضي في التقدم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤، ص ٣٨.

والبور شرام: أجهزه الإعلام والتنمية الوطنية: دور الإعلام في البلدان النامية، ترجمة محمد فتحي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ٢٠١٧، ص ١٥٥.

السيد عبد الفتاح عفيفي: دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية، في علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٩، ص ٢٨٥.

فيليب باتاي وفرانسوا جاسبار: كيف تغير المرأة السياسة ولماذا يقوم الرجل؟، ترجمة: سوزان خليل، القاهرة، الهيئة المصرية للعمل للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦، ص ٣٢ .

الأمم المتحدة، تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي: تطوير اوضاع المرأة العربية في منطقة غربي آسيا خلال العقد العالمي للمرأة، بغداد ٢٠٢٠، ص ص ٣١ ، ٣٢ .

حبيبة البورقادي: حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية من رؤية إسلامية، في ندوة الخبراء حول: المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، القاهرة ١٣ – ١٥ يناير ٢٠١٨، ص ١٣٨.

معهد الإدارة العامة: ندوة تخطيط القوى العاملة، الرياض، مايو ٢٠٢١، ص ص ١٦٢، ١٦٣.

منى حافظ: دور المرأة المصرية في صنع القرار، مؤتمر "المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة" المنعقد بدار الضيافة – جامعة عين شمس من ١٤ – ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦ الجزء الثاني، مركز الدراسات المعرفية، جامعة عين شمس، كلية الآداب، علم اجتماع، ص ٥٢ .

منى حسين أبو طيرة: دور المرأة العربية في عملية التنشئة الاجتماعية: التحديات والمواجهة، مؤتمر المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة "المنعقد بدار الضيافة – جامعة عين شمس من ١٤ – ١٦ نوفمبر ٢٠٠٠ الجزء الثاني مركز الدراسات المعرفية، جامعة عين شمس، كلية الآداب، علم الاجتماع، ص ٦.

حافظ الجمالي: المرأة والتنمية، الفكر العربي، السنة الثانية، العدد (١٧ / ١٨)، سبتمبر / ديسمبر ٢٠١٥، ص ١٥.

سميرة سلام: دراسة في أسبا انسحاب طالبات السعوديات من كلية الطب، ورقة مقدمة في المؤتمر الإقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، الكويت، مارس ٢٠١٣.

عباس مكي: المرأة وأزمة المجتمع العربي، الفكر العربي، السنة الثانية العدد (١٧ / ١٨) سبتمبر/ ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٦.

أسامه عبد الرحمن: البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية مدخل إلى إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، الكويت، عالم المعرفة، ٢٠١٠، ص صاد ٢٦١ الى ٢٦٢

Bricks, J.S and C. A Sinclair (International migrations and development in the Arab. Region, International labor organization (ILO),2021, PP 20- 21.

كريمة الصغير: واقع المرأة الريفية المشتغلة بالزراعة في سوق العمل محلياً ودوليًا، المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية ١٣ – ١٥ / ٠٢ / ٢٠١١، ص ٥ .

محي شحاته: طبيعتها ومحدداتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ص ١٧٥ – ١٧٦ .

السيد الحسيني: التنمية والتخلف، مطابع العرب، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ١٥٣.

محمود عوده: الفلاحون والدولة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ٢٠١٩، ص ٢٢.

عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام: العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،٢٠٠٣، ص ٤٣٨.

Martha E Gamines. Marxist Feminism , Virginia, Tech university; the center for digital discourse and culture, www.eddc.vt-edu//feminism Mar 2016.

أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، أعمال الندوة السنوي التاسعة لقسم الاجتماع، ٢٠٠٣، ص ٤٣٥.

حذام ظهور عدي: قضايا المرأة العربية المعاصرة، المستقبل العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٢٧٥، يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ١٣٨.

نورة فرج المساعد: النسوية فكرها واتجاهاتها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع ٧١٤، صيف ٢٠٠٠، ص ص ١٠-١١.

عزه عبد العزيز عبد اللاه: معوقات الأداء المهني للمرأة السعودية في الحقل الإعلامي، دراسة على القائمات بالاتصال في المؤسسات الصحفية السعودية، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك السعودي، إمارة البحث العلمي، مركز بحوث الدراسات الجامعية للبيانات، القاهرة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥ م ، ص ص ١٤ – ١٥.

فاتن احمد علي: "عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعي"، بحث غير منشور، القاهرة ، ٢٠٢١، ص ٤.

ساميه قدري ونيس: التيار النسوي والعمل الأكاديمي في مصر، كلية البنات نموذجاً، تحرير عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام، أعمال الندوة العملية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس ٣ – ٤ مارس ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣، ص ٤٤٠.

نورة فرج المساعد: النسوية فكرها واتجاهاتها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٧، سنه ١٨ ، ٢٠٠٠ ص ١٢ ، ١٣ .

سارة جامبل: "النسوية وما بعد النسوية"، ترجمة أحمد الشامي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٢.

ميرزا محمد حسين: الإسلام والاشتراكية، ترجمة: عبد الرحمن أيوب، الدار القومية للطباعة، مصر.

جوديث تاكر ومارجريت مريوذر: النساء والنوع في الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد علي بدوي، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

عبد الوهاب المسيري: الأنثوية ما بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الانثى، رؤية معرفية، مقال مجلة الفكر والفن المعاصر، العدد ١٧٨، ٢٠٢١ .

إلهام منصور: من هي المرأة، مقال مجلة الفكر العربي المعاصر، ٢٠٠٤ .

كمال عبد الحليم الزيات: بناء النظرية في علم الاجتماع: نموذج نظرية تقسيم العمل، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ٢٠٢٢ .

اعتماد علام: المرأة في سوق العمل الرسمي والمداخل النظرية ونموذج مقترح لدراسة المرأة والعمل في الدول الخليجية، شؤون اجتماعية، العدد ٣١ ، ١٩٩.

إبان كريب: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هايبر ماس، ترجمة: محمد حسين غلون، عالم المعرفة، ع ٢٤٤، الكويت، ٢٠١٩ .

السيد ياسين: العولمة والطريق الثالث ، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٦٧ – ٦٨ .

آمال عبد الحميد: القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المداخل النظرية والتحليلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، التقرير الأول، ٢٠٢٢ .

فاطمه يوسف القليني: القيادات النسائية المصرية مواقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع، منشور في: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية "العولمة والقضايا المرأة والعمل "أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.

رمزي طه الشاعر: الأيديولوجية، وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة ، ٢٠٢١ .

ملحم قربان: الحقوق الإنسانية رهنا، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠، ص ٤١٤.

سامية عبد الرحمن: المرأة في فكر ستيوارت مل، دار الثقافة، القاهرة ٢٠٢٣.

مثنى الكردستاني أمين: حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر، دراسة نقدية، دار القلم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤ .

Tong, R: Feminist Thought London, Routledge, 2021, pp. 36.

ميرزا محمد حسين: الإسلام والاشتراكية، ترجمة عبد الرحمن أيوب، الدار القومية للطباعة، مصر،٢٠٢١، ص ٢١٠.

David Botchier, "The Feminist challenge", shaken, New York 2018,p 807.

Charvet Johne, Feminism, M.Dent & Sons LTD London, 2015 , p30.

Irene Vance, More than bricks and mortar woman's participation in self help housing in Managua: Nicaragua,2021, p 161.

علياء شكري وآخرون: علم اجتماع المرأة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٠.

أسامة اسماعيل عبد الباري: "دور المرأة في المشاركة السياسية" دراسة على عينة من المشتغلات بالعمل السياسي بمحافظة الشرقية، دراسة في العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢م، ص٤٩، ٩٦.

إيمان نصري داود شنودة: دور المرأة في تنظيمات المجتمع المدني: "دراسة بنائية تتبعية"، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.

Women's Political Participation and good Governance 21st century challenges United nations development pregame:
http//management.undp.org//june2010.

Farah Jabir: political participation of women in south Asia,2011.